

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

مستقبل السُّلطةِ والتَّوجُّهُ إلى الأممِ المُتَّحدةِ والمُفَاوِضاتِ

هاني المصري*

تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

* المدير العام للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية

المحتويات	
3	ملخص تنفيذي
4	تمهيد
7	السيناريوهات المحتملة والخيارات الممكنة
13	خيارات الرئيس "أبو مازن"
16	"حماس" .. وانتظار المتغيرات
18	الوحدة الوطنية صمام الأمان
19	الختام

ملخص تنفيذي

لقد أقدمت القيادة الفلسطينية على خطوة هامة تمثلت في الذهاب إلى الأمم المتحدة كإشارة على رفضها لاستئناف المفاوضات الثنائية وفق القواعد السابقة؛ الأمر الذي أدى إلى وضع القضية الفلسطينية في صدارة الأجندة الدولية، وساهم ذلك في الحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة اليونسكو.

إن وقوف الطالب الفلسطيني على باب مجلس الأمن منذ الثالث والعشرين من أيلول الماضي حتى الآن، واعتبار هذه الخطوة وغيرها وسائل تكتيكية لاستئناف المفاوضات وتحسين شروطها وليس جزءاً من إستراتيجية جديدة، وعدم الاستعداد لتقديم طلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، واستمرار المراوحة في ملف المصالحة، ورفع شعار المقاومة الشعبية دون وضع خطط لتطبيقه، والتهديد بحل السلطة وتسليم مفاتيحها إلى "بيت إيل"، أو إعادة النظر بها، أو باستحالة استمرارها من دون سلطة، ودون بلورة خيار بديل؛ من شأنه أن يؤدي إلى تدهور شامل؛ يفتح الأبواب أمام الفوضى والفلتان الأمني وانهيار السلطة وشق طريق للخيارات البديلة الإسرائيلية والعربية والدولية على أنقاض الخيار الفلسطيني.

المطلوب مراجعة شاملة للتجارب الفلسطينية السابقة، وبلورة إستراتيجية جديدة متكاملة، والنظر إلى المفاوضات والمقاومة والسلطة والمنظمة وإلى كل شيء على أساس هذه الإستراتيجية، بما يضمن فتح الطريق لخيار وطني فلسطيني قادر على الحفاظ على المنجزات ودرء الأخطار والتقدم على طريق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

تمهيد

لقد اتضح بشكل قاطع أن الجهود والمبادرات الرامية إلى استئناف المفاوضات قد تحطمت على صخرة التعنت والتطرف الإسرائيلي، وأن التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة لم يحدث اختراقاً في العملية السياسية، ولم يساعد على استئناف المفاوضات، بل من شأنه أن يقود إلى تفاقم المأزق الذي وصلت إليه بصورة غير مسبوقة، وبالرغم من ذلك، لم تشق القيادة الفلسطينية طريقاً جديداً، وأبقت "شعرة معاوية" مع المفاوضات، على أمل أن تستأنف في أقرب وقت ممكن.

إن أسوأ ما يمكن أن يحصل، وقد حصل فعلاً، هو ألا يتمكن الفلسطينيون من الحصول على الأصوات التسعة، وأن يبقوا على أبواب مجلس الأمن في حين عليهم الاختيار عاجلاً بين طلب التصويت بالرغم من ذلك، ويحصدوا هزيمة كان بمقدورهم تجنبها، أو يعضوا النظر عن المساعي الأميركية لتجميد الطلب الفلسطيني حتى إشعار آخر، من خلال عدم الإلحاح على التصويت حتى لا يتجرعوا الهزيمة، وعدم تقديم طلب إلى الجمعية العامة لتجنب المواجهة مع الإدارة الأميركية، أو أن يقدموا الطلب ويحصلوا على العضوية المراقبة.

بمقدور الفلسطينيين أن يقدموا طلباً إلى الجمعية العامة للحصول على العضوية المراقبة، مع الاحتفاظ بطلبهم المقدم إلى مجلس الأمن، ويعودوا بعد ذلك عقب حصولهم عليها إلى مجلس الأمن لمتابعة الحصول على العضوية الكاملة وهم مسلحون بتأييد أغلبية دول العالم.

إن الذهاب إلى الجمعية الآن من دون الحصول على الأصوات التسعة في مجلس الأمن يعني أن الفلسطينيين سيذهبون إلى الجمعية العامة وهم أضعف، وهذا يمكن أن يفقدهم تأييد بعض الدول التي كان يمكن أن تؤيدهم لو ذهبوا إلى الجمعية العامة أولاً، وحصلوا على المتاح. أما بقاؤهم على أبواب مجلس الأمن دون تقديم طلب التصويت بعد الفشل في الحصول على الأصوات التسعة، ودون تقديم طلب آخر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على العضوية المراقبة، فهو أسوأ ما يمكن أن يحدث لهم، لأنه يجعلهم في حالة انتظار من دون سياسة، ويخشون من المواجهة التي أعلنوا عنها ولم يتابعوها.

في هذا السياق، وتحسباً لما يمكن أن يحدث ومحاولة لمنعه، تجدد جدالاً فلسطينياً كان قد بدأ عشية قمت سرت العربية عام 2010، وتوقف فجأة، ثم عاد مؤخرًا في أطر مغلقة حول مستقبل السلطة، والمرحلة القادمة، واليوم التالي بعد الحصول على الفيتو أو بعد الفشل في الحصول على الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمن. وتسرب هذا الجدل من خلال تصريحات وتسريبات بأن السلطة لن تكون قادرة على الاستمرار كما هي سلطة وهمية "سلطة من دون سلطة" بعد فشل المفاوضات وما سمي "عملية السلام"، وفي ظل انهيار حل الدولتين، لدرجة أن الرئيس قال لجريدة "الشرق الأوسط": إنه لا يمكن أن يقبل الاستمرار في أن يكون رئيس بلدية، وكما صرح نبيل أبو ردينة: إن القيادة الفلسطينية بصدد اتخاذ قرارات ستغير وجه الشرق الأوسط خلال الأيام والأسابيع المقبلة.

كما أرسلت رسائل إلى إسرائيل عبر القنوات التي لا تزال سالكة معها بأنها تدرس إمكانية تسليم مفاتيح السلطة إلى "بيت إيل" من خلال تسليم السلطات التي تملكها بشكل تدريجي والمتعلقة بالصحة والتعليم والسياحة إلى إسرائيل؛ حتى تتحمل مسؤولياتها. وبالرغم من أن القادة الفلسطينيين إما يتصلون من هذه الأفكار علنًا، أو لا يسمون هذه الخطة "حل السلطة" إلا أنها إذا نُفذت فهي حل دون شك، وإذا كان المطلوب حل السلطة، فيجب الإقدام عليه من دون تردد، وإشراك الشعب والقوى والمؤسسات بهذا القرار المصيري؛ لكي يشاركوا في صنع القرار، وحتى يستعدوا لتحمل تبعاته، وليساهموا في بناء البدائل والخيارات الأخرى.

طبعًا، السلطة تقول إنها لا تزال تدرس الخيارات والبدائل ولن تحسم بشأنها إلا بعد التصويت على الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن. وفي نفس الوقت الذي أطلقت فيه السلطة رسائل معاكسة تمامًا ومتناقضة مع التلويح بحل السلطة، مثل حديثها عن ضرورة تطبيق اتفاق المصالحة من خلال إجراء انتخابات مبكرة عن الموعد المتفق عليه في أيار المقبل دون تشكيل للحكومة، بحيث تُجرى في كانون الثاني أو شباط المقبلين، ومن ثم توارد معلومات أخيرة عن تشكيل حكومة لمدة أربعة أشهر وتجاوز عقدة سلام فيّاض تكون مهمتها الوحيدة التحضير للانتخابات. وإجراء الانتخابات من شأنه تكريس السلطة وإعطائها شرعية، وتمديد المرحلة الانتقالية لأربع سنوات أخرى، وإطالة عمر حل الدولتين.

في هذا السياق، صرح الرئيس محمود عباس أكثر من مرة إن المطلوب من المؤسسات الفلسطينية البحث في مستقبل السلطة والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة وجهود اللجنة الرباعية لإحياء المفاوضات، وقال: إن لقاءه القادم مع خالد مشعل - رئيس المكتب السياسي لحركة حماس- لن يقتصر على الحوار على تطبيق اتفاق المصالحة، بل سيتناول كذلك: الأفق السياسي، ومستقبل السلطة، وإلى أين المصير؟

وقال "أبو مازن" أثناء زيارته الأخيرة إلى تونس: إن خيار حل السلطة غير مطروح إطلاقاً مهما كانت نتائج التصويت على الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مع أنه ألمح في مقابله مع مجلة "شؤون فلسطينية" إلى ضرورة إعادة النظر في وضعها دون توضيح، وهذا ما أشار إليه صائب عريقات بقوله: إن لا حل للسلطة، ولكن هناك رسائل وجهت إلى الجانب الإسرائيلي والأطراف المعنية بعملية السلام أكدت استحالة استمرار الواقع الحالي.

إن السلطة بعد فشل المفاوضات وعملية السلام، وبعد العدوان الإسرائيلي المستمر الذي وصل إلى حد إعادة احتلال الضفة، والتتصل من كل الاتفاقات مع السلطة، وشن حرب على قطاع غزة، وفرض الحصار والاعتداءات المستمرة عليه، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية المنفق عليها، وتجاوز الفترة القانونية للرئيس والمجلس التشريعي؛ فقدت مبرر وجودها، فهي أنشئت كإجراء انتقالي تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات والرهان على عملية السلام، في حين أن إسرائيل كما دلت الوقائع والسياسات المعتمدة من مختلف الحكومات التي تعاقبت عليها منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى الآن غير مستعدة لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس، ولحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس القرار 194 بما يضمن حق العودة والتعويض، ولا حتى على أساس مبادرة السلام العربية التي وافقت على حل "متفق عليه" لقضية اللاجئين.

إن وظيفة السلطة ليست فقط خدمة الاحتلال، فهي قامت بتجسيد الكيان والهوية على أرض فلسطين، وقدمت خدمات عديدة للفلسطينيين، ولكن مقابل ثمن باهظ.

السيناريوهات المحتملة والخيارات الممكنة

السيناريو الأول: استمرار السلطة على ما هي عليه الآن جوهرياً أقل أو أكثر بقليل.

يقوم هذا السيناريو على أن تستمر السلطة كما هي عليه الآن، انتظاراً لحدوث مستجدات وتطورات في الموقف الإسرائيلي أو الأميركي أو الفلسطيني تسمح بإحياء عملية السلام وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس. وهذا أمر مستبعد جداً استمراره لفترة طويلة، لأن مخططات التوسع والعنصرية العدوانية والاستيطانية الإسرائيلية تسير بمعدلات غير مسبوقة، وتهدد بالقضاء على ما تبقى من احتمال لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، ولأن المفاوضات الضامنة لاستمرار هذا السيناريو قد توقفت، ومن الصعب أن تستأنف، لذا، فإن اعتماد هذا السيناريو سيقود إلى شق الطريق أمام السيناريو الثاني، أو سيقوض السلطة بالتدريج، لأن استمرارها كما هي بات مستحيلًا بعد انهيار عملية السلام واتجاه إسرائيل نحو المزيد من التطرف والتوسع والعنصرية.

السيناريو الثاني: تعايش السلطة مع متطلبات التحول إلى دولة ذات حدود مؤقتة.

يقوم هذا السيناريو على أن تستمر السلطة وتعايش مع متطلبات التحول إلى دولة ذات حدود مؤقتة، تحصل على ما يمكن الحصول عليه، وتترك الباقي (الحدود، والقدس، واللاجئين) للزمن وللنفاوض المستقبلي حوله. ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق، لأنه جاري تطبيقه فعلياً على الأرض، ويمكن أن يصبح حقيقة راسخة إذا استمر الأمر الواقع كما هو عليه الآن، سواء إذا كان هناك تفاوض حوله أو من دون تفاوض، أي بقبول فلسطيني أو برفض مع تعامل واقعي معه.

إن لهذا السيناريو فرصة للنجاح، خصوصاً إذا لم تبادر السلطة لاعتماد خيارات بديلة، واكتفت بالاستمرار في التلويح بها، مثل: التهديد بحل السلطة مع بقائها كما هي، وتوقيع اتفاق المصالحة دون تطبيقه، والذهاب إلى الأمم المتحدة، والجمود على باب مجلس الأمن، ورفع شعار المقاومة

الشعبية من دون خطة شاملة لتطبيقه، والدعوة إلى إعادة تشكيل منظمة التحرير وإصلاحها دون الإقدام على أي خطوة في هذا الاتجاه.

بالرغم من ذلك، من المتوقع أن ترد الحكومة الإسرائيلية على الخطوات الفلسطينية، إذا سارت حتى نهاية الشوط، بعقوبات وبخطوات أحادية، مثل: منع تحويل العائدات، وإعادة انتشار قواتها، وإزالة بعض البؤر الاستيطانية العشوائية، وإعطاء السلطة بعض الصلاحيات التي أُخذت منها بعد عملية السور الواقى في نهاية آذار 2002، التي انتهت عملياً بإعادة احتلال الضفة الغربية دون مرابطة القوات المحتلة باستمرار داخل المدن والقرى الفلسطينية.

نحذر من الاستلام لهذا السيناريو بوعي أو دون وعي، والتعامل معه وكأنه قدر لا راد له بالرغم من أن إستراتيجية فلسطينية قادرة على توحيد الفلسطينيين على أسس وطنية وديمقراطية وتنظيم مقاومة مثمرة شاملة قادرة على إفشاله مثلما تم إفشال مشاريع إسرائيل الكبرى والإدارة المدنية وروابط القرى والتفاسم الوظيفي وإلحاق غزة بمصر والخيار الأردني والوطن البديل.

السيناريو الثالث: مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق القرارات الدولية بفرض الانسحاب الإسرائيلي.

يقوم هذا السيناريو على احتمال تقديم طلب فلسطيني مدعوم عربياً إلى مجلس الأمن للمطالبة بتطبيق القرارات الدولية التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب الفصل السابع، مع أن الفيتو الأميركي سيقف بالمرصاد لهذه الخطوة، ولأي خطوة يمكن الإقدام عليها في الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية الكاملة، أو تخص مطالبة الأمم المتحدة بفرض الانسحاب على إسرائيل أو بتوفير الحماية أو الوصاية الدولية اللتين تحتاجان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة إلى موافقة الدولة المحتلة، أي إسرائيل، لاسيما على شروط الوصاية إذا كانت تنطبق أصلاً على الحالة الفلسطينية، حيث تنص المادة (79) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام، وكل تغيير أو تعديل يطرأ بعد عليها، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التي يعينها هذا الأمر بالذات، ومنها الدولة المنتدبة في حالة الأقاليم

المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة"، علماً أن مجلس الوصاية، وهو أحد أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، أنشئ "بموجب الفصل الثالث عشر من الميثاق للإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية وكفالة اتخاذ الحكومات المسؤولة عن إدارة تلك الأقاليم الخطوات الكافية لإعدادها لتحقيق أهداف الميثاق".

إن هذا السيناريو محتمل اللجوء إليه في ضوء إغلاق طريق الأمم المتحدة أمام الفلسطينيين، شرط أن يدفعهم إلى إعلان الشروع ببسط السيادة الوطنية على أرض دولتهم، بما يشبه إعلان حرب الاستقلال ضد الاحتلال والاستيطان، وما يتطلبه من إعلان حل السلطة أو إعادة النظر بدورها، واعتبار اللجنة التنفيذية للمنظمة هي الحكومة الانتقالية، والدعوة إلى تشكيل سلطة جديدة عبر مجلس انتقالي يسعى لتنظيم انتخابات يتم فيها انتخاب برلمان الدولة الفلسطينية.

السيناريو الرابع: إعادة النظر في وظائف وشكل والتزامات السلطة.

يقوم هذا السيناريو على أن تتحول السلطة فعلاً إلى أداة من أدوات المنظمة، وتخدم برنامجها الوطني والمصلحة الوطنية، وذلك من خلال نقل المهام السياسية وبعض المهام الأمنية للمنظمة، بحيث تكون مرجعية السفارات والمخابرات والأمن الوطني هي المنظمة، مع إعادة النظر بتركيبة وحجم وأدوار الأجهزة الأمنية، فالسلطة الجديدة ليست بحاجة سوى إلى جهاز شرطة وآخر للدفاع المدني.

طبعاً، هذا الخيار يفترض مثل لاحقه السيناريو الخامس إصلاح وتفعيل وإعادة تشكيل المنظمة، على أساس برنامج وطني والميثاق الوطني بعد تطويره، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وتمثل الشعب الفلسطيني حقاً داخل الوطن المحتل وخارجه.

يُطرح في وجه هذا السيناريو رأي يقول إن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بقيام سلطة وطنية، هي سلطة مقاومة أو تشبه سلطة المقاومة أو تخدم المقاومة، وأنه لا يمكن الجمع بين السلطة والمقاومة، لذلك

المطلوب، أن تكون هناك سلطة من دون مقاومة، لأنها قامت في ظل التزامات تتضمن اعتبار المقاومة خروجًا عن القانون وإرهابًا يجب تصفية بنيته التحتية واعتقال منفذيه وملاحقتهم.

يمكن الرد على ذلك، بأن السلطة لن تكون سلطة مقاومة مسلحة، بل تجمع ما بين مهمات السلطة المتعلقة بتعزيز مقومات الصمود وتقديم الخدمات في الصحة والتعليم.. إلخ، في مرحلة يبدو فيها أن الاتجاه المركزي الفلسطيني في الفصائل وصفوف الشعب، خصوصًا حركتي "فتح" و"حماس"، لا يفضل استخدام المقاومة المسلحة كشكل رئيس أو وحيد أو حتى كأحد الأشكال الرئيسية، بل يركز على استخدام المقاومة الشعبية.

إن تفضيل المقاومة الشعبية لا يجب أن يترافق بأي حال من الأحوال مع إدانة أشكال المقاومة المسلحة، لأنه من الضروري الاحتفاظ بحق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بكافة الأشكال، لأن هذا الحق مقر في جميع الأديان وفي القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولكن على أساس أن المقاومة المسلحة وسيلة لخدمة البرنامج الوطني، وليست غاية بحد ذاتها؛ وسيلة تخضع لمرجعية وطنية واحدة وللمصلحة الوطنية ولحسابات الريح والخسارة.

إن تغيير شكل ووظائف السلطة، ووقف العمل بالالتزامات المترتبة عليها بالاتفاق يمكن تسويغه بعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات، ويراهن على أن إسرائيل تخشى من عواقب انهيار السلطة بشكل تام، لأنها في هذه الحالة ستكون مسؤولة عن الأمن لوحدها، ولأن هذا يمكن أن يفتح الطريق لموجة جديدة من المقاومة المسلحة، ويجعل خيار الدولة الواحدة هو الخيار الوحيد المطروح عمليًا ما دامت إسرائيل غير قادرة على تهجير ما تبقى من الفلسطينيين داخل 48 أو داخل الأراضي المحتلة في العام 1967، وإذا قررت التخلص من السلطة فلا بأس، ويجب الاستعداد الجدي لهذا الاحتمال.

إن هذا السيناريو ينسجم مع التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، ولكن على اعتبار ذلك جزءًا من إستراتيجية جديدة، ونقل ملف القضية الفلسطينية بكل أبعادها إلى الأمم المتحدة، وليس وسيلة للضغط لاستئناف المفاوضات وتحسين شروطها.

والأخذ بهذا السيناريو، من المرجح أن يقود إلى مواجهة يمكن أن تنهار السلطة فيها، وهذا يفتح الباب لتشكيل سلطة جديدة، بحيث تكون الحكومة فيها من خلال المنظمة، أي تكون حكومة الدولة الفلسطينية التي يكون من مهماتها إجراء انتخابات لإقامة مجلس تأسيسي.

السيناريو الخامس: حل السلطة ضمن إستراتيجية متكاملة.

يقوم هذا السيناريو بعد اعتماد وفشل سيناريو إعادة النظر في شكل السلطة والتزاماتها ووظائفها، وذلك بتصاعد المواجهة مع الاحتلال، ويقوم أساساً على اعتبار أن اتفاق أوسلو الذي قامت السلطة بناء عليه قد تجاوزته الحكومات الإسرائيلية، والسلطة باتت إجراءً نهائياً وليست مرحلة مؤقتة، الأمر الذي يكرس الاحتلال ويمنحه شرعية فلسطينية إلى أجل غير مسمى، وهذا يعني أن الاحتلال مطالب بتحمل مسؤولياته مباشرة بحل السلطة، ليعود الصراع إلى طبيعته الأصلية كصراع بين الاحتلال والشعب الواقع تحته.

ويفترض في هذا السيناريو حتى ينجح أن يكون جزءاً من إستراتيجية جديدة تعمل لكي تعود منظمة التحرير إلى صورتها الأولى قبل قيام السلطة، بحيث يكون عليها تحمل مسؤولياتها بوصفها المرجعية العليا والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا يتطلب إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني وللميثاق أو صياغة ميثاق جديد، وإعادة تشكيل المنظمة بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني ضمن شراكة حقيقية وأساس ديمقراطي، ونقل ملف القضية الفلسطينية بكل أبعادها إلى الأمم المتحدة وليس فقط عبر تقديم طلب العضوية.

ويفترض هذا السيناريو أن السلطة لا يمكن أن تستمر في حماية أمن الاحتلال من دون مقابل وبلا عملية سياسية قادرة على التوصل إلى تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

وعند الحديث عن حل السلطة، علينا أن نلاحظ أن حلها سيكون في الضفة الغربية فقط، أما في قطاع غزة، فهناك حاجة لسلطة تدير شؤون المواطنين، وفي حال حل السلطة، ستكون السلطة في

غزة نواة السلطة الجديدة، ويفترض أن تكون سلطة تمثل الفلسطينيين، وليست سلطة فصيل حتى لو حصل على الأغلبية في آخر انتخابات انتهت مدتها منذ حوالي عامين.

وحتى لا يتم الغرق في البحث حول سيناريو حل السلطة، فإن انهيار عملية السلام، ومضي الحكومة الإسرائيلية في تطبيق مخططاتها التوسعية والعدوانية والعنصرية سيؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى انهيار السلطة، سواء إذا اختارت القيادة الفلسطينية حلها أو الحفاظ عليها. لذا ، يجب الوقوف أمام واقع السلطة ومستقبلها بكل جدية بعيداً عن ثنائية الحفاظ عليها بكل ثمن، وفي كل الظروف والأحوال، والدعوة إلى التخلص منها وكأن حلها لوحده هو مفتاح الخلاص الوطني الفلسطيني.

إن حل السلطة أو انهيارها من دون إستراتيجية نتيجة تكثيف مخططات العدوان والاستيطان وتصاعد المواجهة مع الاحتلال،؛ يعتبر قفزة في المجهول وسيقود إلى الفوضى، وليس إلى الخلاص الوطني.

خيارات الرئيس "أبو مازن"

يمكن أن تتضمن معظم السيناريوهات، وخاصة إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها أو انهيارها أو حلها؛ استقالة الرئيس من منصبه كرئيس للسلطة ليحتفظ بكونه رئيساً للدولة الفلسطينية، أو استقالته من كل مناصبه احتجاجاً ورداً على انهيار عملية السلام وفشل برنامجه السياسي، ومن أجل إتاحة الفرصة لقيادة جديدة، وهذا يعني غياب السلطة من المشهد السياسي الفلسطيني وعودة الأمور إلى المنظمة.

إن مثل هذا الاستقالة صعبة لما يمكن أن تؤدي إليه من فراغ وتداعيات، ولكنها ممكنة بعد حين، إذا استمر الجمود في المفاوضات، وتعذر إجراء الانتخابات، ومع إعلان الرئيس المتكرر عزمه على عدم الترشح للانتخابات القادمة، وفي ظل استمرار النهج الذي ساد منذ عشية توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، نهج المراهنة على التوصل إلى حل سياسي عن طريق المفاوضات، والاعتماد على الرعاية الأميركية الانفرادية لها. فالرئيس لا يستطيع العودة إلى المفاوضات بالرغم من رغبته في ذلك، ولا يريد أن يبلور طريقاً آخر كفاحياً لعدم اقتناعه بجدواه.

في كل الأحوال، ومهما كانت القرارات الفلسطينية، ومع استحالة استمرار الوضع الحالي، خصوصاً في ظل المتغيرات العربية والدولية بعد الربيع العربي، وتساعد الدور التركي، وتكاثر الاستعدادات لضرب إيران، وفي ظل المساعي الرامية إلى إعادة تقسيم المنطقة (سايكس بيكو جديد) على أساس الموارد والثروات والأسواق وليس على أساس الجغرافيا فقط؛ في مثل هذه الأوضاع العاصفة، يمكن أن نشهد تغيرات كبرى غير ممكنة في الظروف العادية، بما في ذلك إعادة إنتاج الخيارات والبدائل الإسرائيلية الأخرى، مثل التهجير والوطن البديل والخيار الأردني.

وضع "أبو مازن" صعب، فهو لا يستطيع حتى لو أراد مواصلة الطريق الذي تبناه وآمن به وراهن عليه، ولا يقبل عنه بديلاً، وهو طريق المفاوضات الثنائية والمراهنة على الدور الأميركي أولاً، والمجتمع الدولي ثانياً، وعلى التغيرات في إسرائيل ثالثاً.

وهو لا يريد حتى الآن على الأقل شق طريق آخر، مكتفياً بالتلويح والتهديد بشق طريق جديد، بدليل اتباعه سياسة التوجه إلى الأمم المتحدة ليس بوصفها جزءاً من إستراتيجية جديدة، بل وسيلة تكتيكية للضغط لتحسين شروط المفاوضات، واستمرار رهانه على توفر إرادة أميركية للضغط على إسرائيل، أو حدوث تغيير إيجابي في الحكومة الإسرائيلية. ف"أبو مازن" لا يزال يأمل بعودة التقدم الذي أحرز بالمفاوضات مع حكومة أولمرت، ويأمل أن تظهر مثل هذه الحكومة مرة أخرى.

في هذا السياق، يمكن أن نضع أيضاً توجه الرئيس "أبو مازن" نحو المصالحة، فهو لا يزال يخشى من تطبيقها من دون التزام حماس أو الحكومة التي ستشارك فيها أو في تشكيلها ومنحها الثقة في المجلس التشريعي بشروط اللجنة الرباعية، بل يحاول استخدامها للمساعدة في استئناف المفاوضات وتحسين شروطها، وكذلك الأمر في حديثه صراحةً أو تلميحاً عن حل السلطة أو المقاومة الشعبية أو الاستقالة، مع أن المصالحة بعد فشل الجهود لاستئناف المفاوضات والطلب الفلسطيني في مجلس الأمن هي الملف الوحيد الذي يستطيع أن يحدث اختراقاً سريعاً فيه أو أن يشهد حراكاً وتقدماً على الأقل.

إن "أبو مازن" يريد أن ينهي عهده السياسي بإنجاز تاريخي يتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية، ولا يريد مصيراً مشابهاً للمفتي الذي مات منسياً في المنافي، أو مشابهاً لمصير ياسر عرفات الذي اغتيل في وضح النهار دون معاقبة المسؤول عن اغتياله، ولا يريد الاستقالة قبل أن يحقق الدولة، سواء عبر الأمم المتحدة، أو من خلال اتفاق مع إسرائيل يضمن إنهاء الاحتلال، وقبل أن يحقق المصالحة. ف"أبو مازن" لا يريد أن يكتب التاريخ عنه أنه خسر رهانه على السلام، إضافة إلى حدوث الانقسام في عهده، وخسارة "فتح" قيادتها التاريخية للشعب الفلسطيني.

السؤال الذي لا يزال يطرح نفسه بقوة: هل وصل "أبو مازن" والقيادة الفلسطينية إلى ضرورة الخروج نهائياً من نهج المفاوضات الثنائية، أم أن الإعلان عن المراجعة والتلويح بحل السلطة أو الحوار حول مستقبل السلطة وغير ذلك من التهديدات ما هو سوى شكل من أشكال الاعتراف بالأزمة التفاوضية، ومجرد دعوة جديدة للأميركيين لمعالجة الأمور قبل فوات الأوان وقبل أن يخسروا كل ما تم بناؤه عبر السنوات الماضية، وفي ظل الأوضاع العربية والإقليمية الناشئة،

والحافلة بالغموض والفرص والمخاطر والاحتمالات التي قد تصل إلى حرب إقليمية كبرى لا أحد يستطيع التنبؤ بنتائجها سلفاً؟

إن الانشغال المستمر منذ سنوات في البحث عن الخيارات والبدائل، خصوصاً حول حل السلطة أو عدم حلها دون الأخذ بها، قد يؤدي إلى وضع نجد فيه أن السلطة تنهار فعلاً تحت وطأة فشل عملية السلام وعدم وجود أمل بنجاحها، وتحت تأثير الضغوطات والتهديدات الأميركية والإسرائيلية، وجراء الإحباط من السياسة الفلسطينية التي لم تستطع إنهاء الانقسام ولم تجرؤ على المبادرة لشق طريق إستراتيجي قادر على تحقيق الانتصار بدحر الاحتلال وإنجاز الحرية والعودة والاستقلال.

وعندما يتحدث "أبو مازن" عن إجراء الانتخابات فهو يدرك أن إجرائها صعب جداً إذا لم نقل إنه مستحيل في ظل استمرار الانقسام ومعارضة "حماس" لإجرائها دون الاتفاق على صفقة شاملة: تشمل الشراكة في المنظمة والسلطة والأمن، وتفعيل المجلس التشريعي والانتخابات، وتوفير أجواء حرة لعمل أعضائها وأنصارها في الضفة الغربية.

كما أن موافقة إسرائيل على إجراء الانتخابات في ظل الجمود الذي وصلت إليه المفاوضات وفي ظل اعتداءاتها وتصاعد حملة الاستيطان والتهمير والتمييز العنصري، واتجاه حكومتها نحو المزيد من التطرف، صعبة جداً، لأن الانتخابات كانت دائماً جزءاً من عملية سياسية تستفيد منها إسرائيل، فانتخابات 1996 أعطت الشرعية لاتفاق أوسلو، وانتخابات 2006 كانت محاولة لاحتواء حركة حماس تحت مظلة الشرعية الفلسطينية الملتزمة باتفاق أوسلو وشروط اللجنة الرباعية، وكانت تمهيداً لاستئناف المفاوضات، ولن تُجرى الانتخابات القادمة إلا إذا استعاد الفلسطينيون زمام المبادرة والوحدة، ونظموا انتفاضة جديدة تجعل الانتخابات شراً لا بد منه لإسرائيل، أو إذا ضمنت إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية أنها ستحقق فوائد لهما، فلا يمكن السماح بإجراء انتخابات توحد الفلسطينيين وتقوِّمهم سواء إذا فازت فيها "حماس" مرة أخرى أم لم تفز، وخصوصاً إذا فازت فيها "حماس"، لأن هذا سيساعدها على كسر قواعد اللعبة التي سارت عليها المنطقة وعملية السلام منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن. فالمطلوب، ترويض حماس والفلسطينيين لا تقويتهم.

"حماس" .. وانتظار المتغيرات

وإذا كان "أبو مازن" ينتظر عملية إنقاذ للتسوية ولا يرى بديلاً عنها، فإن "حماس" هي الأخرى لا تبدو في عجلة من أمرها، فهي بانتظار الانتخابات المصرية والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، التي ستحمل حليفها جماعة الإخوان المسلمين إلى البرلمان والحكومة المصرية، ويشجعها على الانتظار نتائج الانتخابات التونسية التي حملت حركة النهضة إلى السلطة، وانتظار نتائج الصراع في سوريا، والأردن المقبل على فتح صفحة جديدة مع "حماس" بعد إعلان رئيس الحكومة الأردنية بأن طرد قادة الحركة من الأردن خطأً سياسي ودستوري وسط استعدادات لاستقبال وفد من "حماس" برئاسة خالد مشعل.

إن "حماس" تخطأ كثيراً إذا تصورت أن نجاح الإخوان المسلمين في الوصول إلى عدد من البرلمانات والحكومات العربية سيفتح لها أبواب الاعتراف الإسرائيلي والدولي بها، أو سيجعلها قادرة على كسر قواعد اللعبة وممارسة حقها بالحكم أو المشاركة بالحكم في إطار النظام السياسي الفلسطيني بمختلف مكوناته (المنظمة والسلطة) مع الحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، ومن دون أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية موحدة وقوية وفاعلة، فالسعي إلى الاعتراف بها دون وحدة سيعرضها إلى مساومة غير مناسبة لها، قد يدفعها إلى تقديم تنازلات.

على "حماس" أن تدفع ثمنًا سياسيًا للوحدة وللمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني من أجل المصلحة الوطنية وزيادة فرص تحقيق البرنامج الوطني، سواء إذا جاء الإخوان المسلمون إلى السلطة في مصر أو غيرها أو لم يأتوا إليها، لأن المحددات التي ستحكم السياسة المصرية على المدى المنظور لن تتغير بشكل حاسم بغض النظر عن الحاكم في مصر. فمثل هذا التغيير بحاجة إلى وقت، وستأخذ جماعة الإخوان المسلمين في الحكم سياسة توظيف علاقتها مع "حماس"، وبالتالي مع القضية الفلسطينية، لخدمة مصالحها وتوجهاتها كسلطة، فهي مثلاً لا تريد أن تندفع إلى حرب مع إسرائيل، ولا إلى مجابهة مع أميركا وأوروبا والمجتمع الدولي الذي يحرص على استمرار

الأمن والاستقرار في المنطقة الذي يتحقق منذ اتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت مصر من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، ولن يسمح بعودتها بالبساطة التي يتصورها البعض.

على جماعة الإخوان المسلمين الحذر من الوقوع في فخ الفتنة، وتوظيفها في معركة الصراع بين "الإسلام المعتدل السني" و"الإسلام المتطرف السني والشيوعي"؛ معركة الصراع ضد إيران وبقية من تبقى من محور الممانعة.

إن مطالبة "حماس" بتقديم ثمن سياسي للوحدة الوطنية يتمثل بالموافقة على اعتماد برنامج سياسي يتضمن الموافقة على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بعيدا عن شروط اللجنة الرباعية، في إطار برنامج يؤكد على الالتزام بالطابع الديمقراطي التعددي الذي يكرس المساواة بين المواطنين بغض النظر عن اللون والجنس.

في هذا الطريق، تستطيع "حماس" أن تفرض دورها وتدخل من بوابة الشرعية الفلسطينية والمشروع الوطني، وليس من بوابة الاعتراف الإسرائيلي أو الأميركي أو الدولي بها.

ف"حماس" بانتظار الاعتراف بها كلاعب رئيس، مثلما يتم حاليا الاعتراف بالإخوان المسلمين في تونس ومصر، ومثلما تم الاعتراف بهم في العراق و.. إلخ، وعلى "حماس" ألا تنسى تأثير إسرائيل وطبيعة وشروط اللجنة الرباعية التي تجعل مثل هذا الاعتراف متعذرا إلا إذا وافقت "حماس" على شروط اللجنة الرباعية أو على ما هو أسوأ منها؛ على حل انتقالي طويل الأمد متعدد المراحل، قد لا يشمل اعترافا مباشرا بإسرائيل، ولكنه يكرس وجودها واحتلالها، ويعقد هدنة طويلة معها تستمر لعشرات السنين دون ضمان الاتفاق على حل يشمل: إطلاق سراح الأسرى، والانسحاب من القدس وبقية الأراضي المحتلة في العام 1967، وحل قضايا الحدود واللاجئين والاستيطان، خصوصا إزالة الكتل الاستيطانية الكبيرة، واستعادة مصادر الطبيعة، خصوصا أحواض المياه.

الوحدة الوطنية صمام الأمان

إن الوحدة الوطنية على أساس برنامج وطني وشراكة حقيقية، بما يضمن الطابع الديمقراطي للنظام السياسي، ويجمع ما بين كافة أشكال العمل والنضال ويوظفها بما يخدم المصلحة الوطنية، هي المدخل لإيجاد حل عادل أو متوازن للقضية الفلسطينية.

وحتى تتحقق الوحدة الوطنية لا بد من البحث في الأولويات والاحتياجات الإستراتيجية الفلسطينية وعدم اقتصر الاتفاق على الإجراءات والتفاصيل والمحاصصة الفصائلية الثنائية أو الجماعية، وإنما الاتفاق على موقف مشترك بشأن الأهداف الوطنية وكيفية تحقيقها والمفاوضات والمقاومة والمنظمة وعلاقتها بالسلطة، ومكانة ووظيفة وموقع السلطة في النظام السياسي الفلسطيني، ومدى الحاجة لها، وهل يجب حلها أو الاستعداد لانتهيارها، أو الأخذ بخيار وقف العمل بالتزاماتها السياسية والأمنية والاقتصادية وتحويلها إلى سلطة مقاومة وليست سلطة لمحاربة المقاومة.

إن الاتفاق على "ركائز المصلحة الوطنية العليا" بما يضمن الحقوق الأساسية ومبادئ التعددية الفكرية والسياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وفصل السلطات والمساواة والشراكة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة وسيادة القانون وحرية الإعلام؛ هو المدخل الطبيعي والمناسب لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس صلبة تجعلها قادرة على الاستمرار.

وهذا يقود إلى إعادة تشكيل منظمة التحرير على أساس العقد الوطني الجديد "ركائز المصلحة الوطنية العليا" وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف الفلسطيني وتصبح ممثلة للشعب الفلسطيني حقاً وقولاً وفعلاً أينما وجد داخل الوطن المحتل وخارجه، ووجوب اعتماد تفعيل آليات للرقابة والضغط الشعبي قادرة على العمل في كل الظروف والحالات على أساس بناء مؤسسات فاعلة وديمقراطية وحديثة؛ تضمن توزيع العمل وتقسيمه وفق الاحتياجات والمؤهلات والخبرة بعيداً عن جميع أشكال الهيمنة والاحتكار والفساد والمحسوبية والفردية والفتوية والجهوية.

الختام

لا أستخف ولا أنصح أيا كان بالاستخفاف بصعوبة الوضع الفلسطيني الحالي ومخاطره، ولا أظن ولا أعتقد أن أحدًا يستطيع أن يدعي أن الخيارات والبدائل عن السياسة المعتمدة سهلة، ولكنها تحولت إلى ضرورة سيؤدي عدم الإقدام عليها إلى تآكل سريع للقضية الفلسطينية، ويمكن أن يسهل ذلك تصفيتها، وقطع الطريق على إيجاد حل عادل أو متوازن لها.

فالمنطقة الآن في غمرة تغيرات هائلة، وستتضح معالم الخارطة الجديدة لها خلال الأعوام القادمة، وحتى يكون اسم فلسطين مدرجًا في الخارطة الجديدة يجب أن تتحول إلى طرف فاعل ومبادر لا أن تستمر في حالة انتقالية انتظرية ينهشها الانقسام ويبدد طاقاتها، وفي ظل الحيرة بين العودة إلى طريق المفاوضات الفاشل والمحكوم عليه لاحقًا بالفشل وبين التلويح باتباع طريق آخر من دون التحلي بالجرأة للإقدام عليه.

هناك مرحلة انتقالية بدأت مع الربيع العربي بكل الفرص والتحديات والمخاطر التي يطرحها، يتوجب توظيفها لترتيب البيت الفلسطيني والحفاظ على القضية حية، وعلى وجود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، ودرء الأخطار وتقليل الخسائر؛ حتى يكون الفلسطينيون جاهزين لمرحلة أخرى يمكن فيها التوصل إلى حل وقطف الثمار، وعدم اعتبار فلسطين مجرد نقطة صغيرة في محيط المشروع الإسلامي الكبير، بحيث تضيع كما ضاعت عندما اعتبرت مجرد نقطة في بحر المشروع القومي العربي.